الفصل التاسع

البيئة المالية الأسواق والمشاركون فيها .

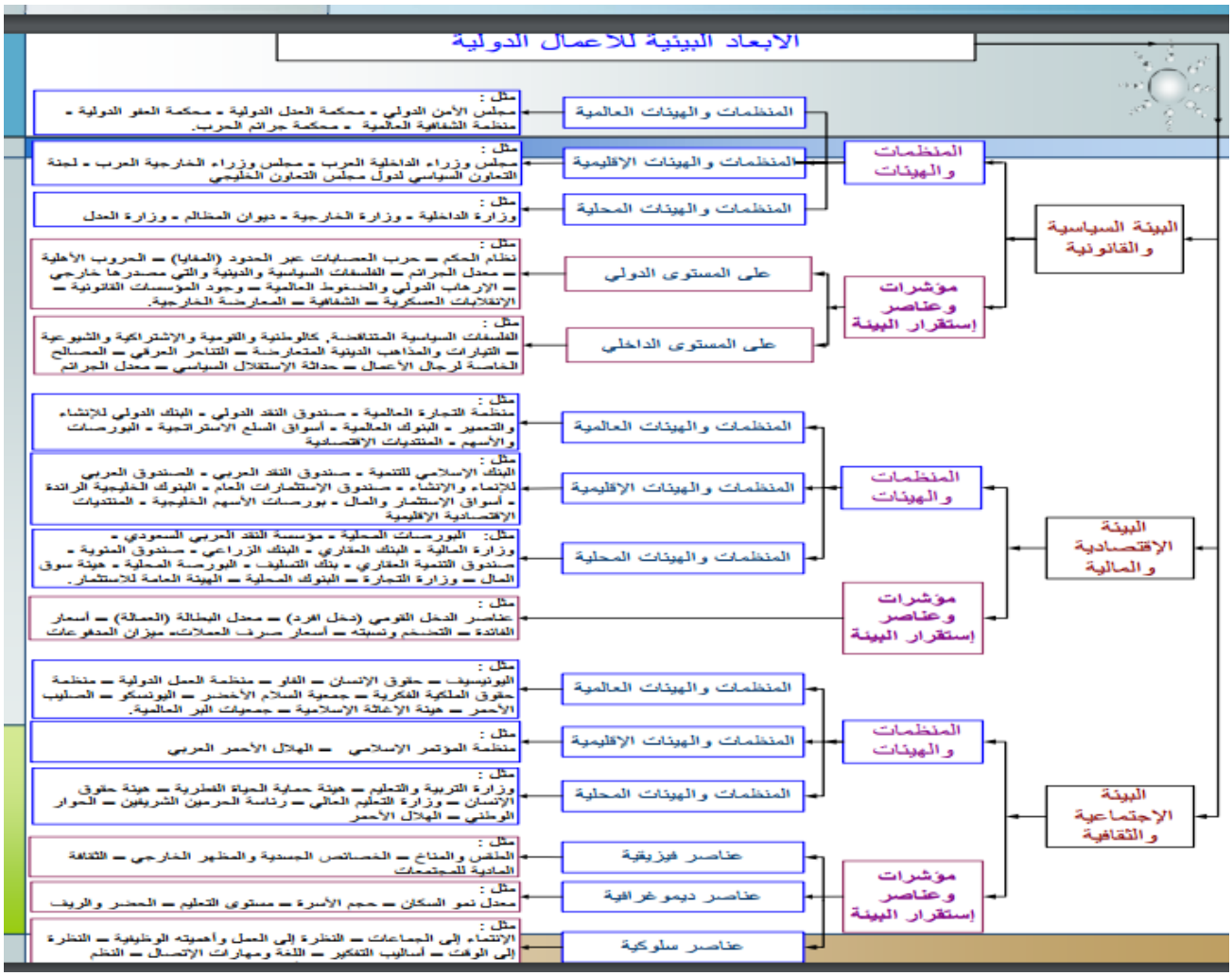

الاسواق المالية:

١- التطورات في الأسواق العالمية والمالية :

يثبت الواقع ان انتقال راس المال بين الدول كأهم نوع من التعاملات بين الدول متخطيا بذلك التجارة والاستثمار المباشر (حجم التعامل اليومي في أسواق العملات ب٣.٢في ابريل ٢٠٠٧ .)

العوامل الذي ساعدت على زيادة حجم انتقال راس المال بين الدول :

- رفع القيود عن المعاملات المالية
- تقنيه التكنولوجيا والمعلومات .
- انتشار الأوراق المالية (التوريق)
- تحول الشركات الخاصة والعائلية لشركات مساهمه
- تمويل الحكومة لميزانيتها بطرح السندات بدلا من طبع البنكنوت .
- العولمة
- السلع المالية الجديدة
- كبر حجم المؤسسات المالية

رفع القيود عن المعاملات المالية :

وقد بدا ذلك تدريجيا في السبعينات بتعويم الدولار أولا الشي الذي عني بعد مده تعويم العديد من العملات الأخرى ، وكان ان خلق هذا التعويم سوقا جديده يضارب فيها المتعاملون من اجل تحقيق الربح ، فالعملات ثابته السعر لا تعطي مجالا لجني الأرباح من المضاربة فيها .

تقنية التكنولوجيا والمعلومات :

تقنيه المعلومات حولت الأموال الى بيانات ومعلومات وبذا يمكن نقلها بين الدول بسرعه البرق دون الحاجه الى نقل الأموال ذاتها ، حيث أصبحت النقود مجرد ارقام في سجلات وبذا مكنت ثوره المعلومات من نقل هذا الكم الهائل ، التقنية والاتمته سهلتا المعاملات لنقل الملكية او تلقي وارسال أوامر الشراء بين المصارف او تبادل الأسهم في البورصات ، ولم يعد مسافر اليوم يحتاج الى الشيكات السياحية فبطاقة الصرف الالي تستخدم في كل مكان .

انتشار الأوراق المالية (التوريق) :

ازداد التعامل بالأوراق المالية كالأسهم والسندات العادية ، والسندات القابلة للتحويل والكمبيالات ، الخ بطريقه ضخمه ، من جانب الفرد العادي ، زاد عدد من يملكون اسهما في البورصة او من يشتركون في صناديق استثماريه وذلك لازدياد الدخل ، وازدياد الوعي الاستثماري

تحول الشركات الخاصة والعائلية لشركات مساهمه :

كذلك هناك تحول الشركات الخاصة والشركات العائلية الى شركات مساهمه خالقه بذلك فرصا استثماريه جديده امام كثير من المستثمرين ، لم يكن بعضهم يمتلك أدوات استثماريه .

تمويل الحكومة لميزانيتها بطرح السندات بدلا من طبع البنكنوت :

قد بدأت كثير من الدول تلجأ الى ذلك ، كما راينا في الكويت والسعودية خالقه بذلك المزيد من الأدوات الاستثمارية .

العولمة :

أظهرت فرصا امام الشركات الدولية للتوسع ولجوء الشركات والمؤسسات الى طرح الأسهم والسندات لتمويل التوسع.

السلع المالية الجديدة:

الانتعاش وزياده المتعاملين ، كان لابد ان يؤديا الى ابداعات وابتكارات جديده يعدها مصممو الخدمات المالية تلائم المستثمرين واوضاعهم المالية ، ولمنحهم خيارات لاستخدام أموالهم ، بالإضافة الى تعدد أنواع الأسهم عامه ومفضله وفئاتها او السندات القصيرة والطويلة الاجل بدأت تظهر سلع جديده في تبادل العملات ظهرت مثلا خيارات عقود الاجل ، أنواعها : أ- توريق الأصول ب- المشتقات

كبر حجم المؤسسات المالية :

كلما كبر حجم السوق كلما ازدادت فرص التخصص والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير ، والان وقد انفتحت الأسواق فيما بينها واصبح بإمكان الشركات العمل في اكثر من سوق ، غدا الحجم الأمثل المطلوب للاستفادة من وفرات الحجم الكبير اكبر ، من الجانب الاخر ، هناك تشابه متزايد في الطلب على الخدمات المالية في الدول المختلفة ، وتقارب في أساليب الصرافة ، مما جعل شركات بطاقات الاتمان مثلا تروج لبطاقاتها في اعداد متزايدة من دول العالم ، وكذلك نجد الصرافة الاليه في كل البلاد .

الأسواق المالية العالمية :

تتم في الأسواق المالية العالمية ، عمليات الوساطة للأرصدة المالية بين المودعين والمستثمرين الباحثين عن مجالات امنه وعوائد مجزيه لأموالهم بين الشركات والحكومات الباحثة عن السيولة والتمويل ، وتلعب البنوك التجارية والمؤسسات المالية دورا مهما في هذه الوساطة ، تتركز الأسواق المالية العالمية في بلدان معينه ، ومدن تعرف بالمراكز المالية الدولية ، أهمها نيويورك ولندن وطوكيو .

أسواق النقد الأوربي :

سوق النقد الأوربي مصدر مهم للسيولة والتمويل امام الشركات العالمية ، فهو بذلك مصدر رئيسي للإقراض قصير الاجل لتمويل احتياجات راس المال العامل لتلك الشركات ، وبالإضافة الى أسواق لندن وباريس وزيورخ توجد أسواق نقد " يورو" في البهاما وسنغافورة وطوكيو

أسواق الصرف الأجنبي :

يتركز التعامل في ثلاثة أسواق رئيسيه هي لندن ونيويورك وطوكيو ، واكبر هذي الأسواق على الاطلاق ، هو سوق لندن الذي بلغ حجم التداول العالمي عام ٢٠٠٧ حوالي ٣٣% من حجم السوق العالمي وتأتي نيويورك خلف لندن بنسبه ١٧% ثم طوكيو بنسيه ٨% ثم هونج كونج وسنغافورة ٦% .

أسواق القروض والسندات :

العولمة - اتفاقيه تحرير أسواق المال ، التي وقعها العديد من أعضاء منظمه التجارة الدولية عام ١٩٩٧ ، وتشمل إصدارات العملات الرئيسية والدول التجارية ، ويقوم بطرح هذه الإصدارات في سوق السندات الأوربي والأسواق الأخرى عملاء مختلفون كالحكومات المركزية و الاقليمية من دول صناعيه وناميه ، ومن مؤسسات العامة في هذه الدول ، كما انها تقوم بعملات مختلفة ، لكن الواقع يطغي الدولار واليورو والين والعملات الأخرى .

أسواق القروض :

تقوم المصارف العالمية أساسا بتقديم القروض للدول والمؤسسات والشركات ، كما تقوم بذلك أيضا المؤسسات التمويلية والتنموية وقد أدت نفس العوامل المذكورة سابقا كرفع القيود وتحرير الاقتصاديات مثلا ، الى نمو فلكي في حجم القروض المقدمة ،

تقديم القروض هو عمل المصارف الأساسي والسيولة ضرورية لقيام التجارة والاستثمار عالميا ومحليا ، لكن رفع القيود الذي شمل البنوك جعلها تدخل مجال الاستثمار .

أسواق الأسهم (البورصات) :

البورصات مجال تداول اسهم الشركات المسجلة فيها ، وهي ميدان خصب للاستثمار ومصدر مهم لتمويل المشروعات الجديدة والشركات وللتوسع والشركات المتعسرة وللاستحواذ على شركات قائمه .

البورصات العربية :

في العالم العربي بورصات قديمة كبورصة القاهرة وأخرى جديده كبورصة عمان وبالإضافة الى هاتين هناك بورصات السعودية والأردن والبحرين والكويت والإمارات وتونس والمغرب .

القاهرة اكبرها من حيث عدد الشركات المسجلة ٣٨٠ شركه ، وان بورصة السعودية اكبرها من حيث الرسملة التي فاقت ٣٨ بليون دولار في ٢٠٠٨ ويمكن القول بانها كلها في نمو ، لكن هذه البورصات عموما تنمو ببطء ، وتعاني البورصات العربية من ضعف الوعي الاستثماري ، وقله عدد الشركات المساهمة المسجلة ، وضعف الأطر القانونية وضحالة الأسواق الثانوية .

اللاعبون الكبار :

تتصدر الولايات المتحدة القائمة ، اذ لديها ٨ ضمن اكبر عشرين مصرفا في العالم ، كما ان هناك ٢٧ مصرفا أمريكيا ضمن المائة الأولى ، ثم بريطانيا ، الصين ، كندا ، اليابان .

التمويل الإسلامي :

هو تمويل يمنع الربا (الفوائد) والتعامل بالمحرمات ويتمسك بالمشاركة في المخاطر ، كما يمنع تداول الدين بهامش ربحي ،

ومن انواعه : المرابحة - المشاركة - الإجارة

ينمو مجال التمويل الإسلامي بسرعه وتزداد المنافسة فيه ، فهناك حاليا اكثر من ٣٠٠ مصرف إسلامي في العالم ، ويعتبر مصرف الراجحي (السعودية) اكثر المصارف ثم بنك دبي الإسلامي (٢٣بليون) وهذه اكبرها اذ أصول المصرف الرابع في الترتيب (بنك قطر الإسلامي) تعادل ربع أصول ما قبله ، وكذلك مصرف إسلامي ماليزيا هو الخامس بحجم مماثل .

المصارف المركزية الأسيوية :

المصارف المركزية عموما لاعب أساسي في الساحة ، خاصه مصارف الدول التجارية الرئيسية ، بيد ان العديد من المصارف المركزية الأسيوية اصبح مرشحا للعب أدوار متزايدة في الساحة الدولية ، وذلك لازدياد اهميه تلك الدول الاقتصادية ، ولنموها المذهل ، وصادراتها المتزايدة التي جعلت ارصدتها الأجنبية تتراكم في مصارفها المركزية ، حاليا يقدر ان ارصده الصين بلغت ٢ تريليون دولار .

صناديق السيادة :

- هذه صناديق استثماريه تملكها وتديرها الحكومات ،
- مصدرها عاده هي فوائض موازين المدفوعات وفوائض الميزانيات الحكومية ، إيرادات التخصص او الصادرات السلعية ،
- ومع ان هذه الصناديق موجوده من زمن ، وبعضها يعود الى الخمسينيات القرن الماضي ، الا ان أهميتها في ازدياد ويتوقع لها ان تلعب دورا اكبر في أسواق المال العالمية في المستقبل ،
- واحد أسباب ذلك ، هو حجمها الضخم والمتنامي في السنوات الأخيرة اما اهم الدول صاحبه هذه الصناديق فهي الدول الخليجية ، الصين وسنغافورة وروسيا والنرويج اكبر هذه الصناديق هو هيئة أبو ظبي للاستثمار التي تدير ما قيمته ٨٧٥ بليون دولار ، تعقبها مؤسسه النقد السعودي ٤٣٣ بليون ، مؤسسه حكومة سنغافورة للاستثمار ٣٣٠ بليونا ، ٢٠٠٨ .
- تلعب هذه الصناديق دورا مهما في امداد العالم بالسيولة ، واعاده تخصيص الموارد المالية ، لكن هناك تخوفا بسبب عدم الشفافية و تعدد الأهداف وانها قد تشغل للسيطرة واتت بإرشادات طوعيه لا دارت الصناديق دعمها صندوق النقد الدولي ، كما قامت منظمه التعاون والتنمية بإصدار قواعد إرشاديه للدول المتلقية لهذه الاستثمارات ،لتتجنب السياسات الحمائية وتدعم مناخا استثماريا شفافا .

بنك التسويات الدولية :

التسوية تتم داخليا في النظم الوطنية بنظام المقاصة بين البنوك ، الذي يشرف عليه عاده البنك المركزي .

حاليا تقتصر وظيفه بنك التسويات الدولية :

- القيام بالعمليات المصرفية قصيره الاجل : ومواصلة دوره كبنك مركزي للبنوك المركزية يجري التسويات بينها ، حيث يقوم كل بنك مركزي بتبني مطالبات البنوك التجارية في بلده .
- منبر للتنسيق بين البنوك المركزية : ومناقشة أي تعديلات مقترحه على الإجراءات والممارسات على المستوى الدولي ، ومن اهم وظائف البنك حاليا ، وضع المؤشرات والنسب المالية الدنيا المطلوبة لسلامة البنوك المالية ، مثل حجم السيولة النسبي وكفاية راس المال ، والاحتياطات بالنسبة الى الأصول لكل مصرف .